

## تقرير بعثة مجلس الأمن إلى ليبيا وكوت ديفوار وسيراليون، ١٨ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢

### أولا - مقدمة

١ - في رسالته المؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ (S/2012/344)، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن أعضاء المجلس وافقوا على إنفاذ بعثة إلى ليبيا وكوت ديفوار، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وسيراليون في الفترة من ١٨ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢. وقد رأس الجزء المتعلق بليبيا من البعثة سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية سوزان رايس وسفير المغرب محمد لوليشكي. ورأس الجزء المتعلق بكوت ديفوار والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من البعثة سفير فرنسا جيرار آرو وسفير توغو كودجو مينان. ورأس الجزء المتعلق بسيراليون من البعثة سفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مارك ليال غرانت وسفير جنوب أفريقيا باسو سانغكو. وترد في مرفق الوثيقة S/2012/344 اختصاصات البعثة. وقد تألفت البعثة من الأشخاص التالية أسماؤهم:

السفير نيكيتا جوكوف (الاتحاد الروسي)

السفير أغشين مهديف (أذربيجان)

السفير بيتر فيتيفغ (ألمانيا)

السفير رازا بشير تارار (باكستان)

السفير جواو كابرال (البرتغال)

السفير كودجو مينان (توغو)



- السفير باسو سانغكو (جنوب أفريقيا)  
المستشار تيان لين (الصين)  
السفير غيرت روزنتال (غواتيمالا)  
السفير جيرار آرو (فرنسا)  
السفير نيستور أوسوريو (كولومبيا)  
السفير محمد لوليشكي (المغرب)  
السفير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة)  
السفير هارديب سينغ بوري (الهند)  
السفيرة سوزان رايس (الولايات المتحدة)

٢ - ويتضمن هذا التقرير الذي أعدته بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا في الفترة من ١٨ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢ ثلاثة فروع تغطي زيارة المجلس إلى كل من ليبريا وكوت ديفوار وسيراليون. ويأتي هذا التقرير في أعقاب الإحاطة المقدمة إلى المجلس من كل من رؤساء بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢.

## ثانياً - ليبريا

### الخلفية والسياق

٣ - منذ زيارة المجلس الأخيرة إلى ليبريا في أيار/مايو ٢٠٠٩، أحرز تقدم كبير في ذلك البلد، بالنظر إلى الدمار الذي تسببت فيه الحرب الأهلية التي انتهت في عام ٢٠٠٣. ومع إجراء انتخابات ٢٠١١ التي كانت سلمية بوجه عام - وهي الانتخابات الثانية التي تجرى منذ انتهاء الحرب - شهدت ليبريا خطوة تاريخية بالغة الأهمية تعززت بتنصيب الرئيسة إلين جونسون سيرليف في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٤ - ولم تعد ليبريا تواجه تهديدات عسكرية مباشرة سواء داخلية أو خارجية، ولكن يمكن أن تؤدي التهديدات الأمنية الكامنة داخل البلد، بما في ذلك الاضطرابات المدنية، إلى تقويض استقرارها. ففي بعض جيوب البلد، لا سيما المناطق الحدودية، يحتفظ مقاتلون سابقون، من بينهم مسلحون، بمياكل للقيادة والسيطرة جرت تعبئتها أثناء الأزمة الإيفوارية التي اندلعت في عام ٢٠١١ ومنذ حدوثها. وهناك تهديد كبير ناشئ عن وجود عدد كبير

من الشباب بدون مهارات وعاطلين عن العمل، كان كثير منهم مقاتلين سابقين يفتقرون إلى فرص كسب الرزق، في حين تمثل الانقسامات الطويلة الأمد الناشئة عن اختلافات عرقية وسياسية ودينية وعن نزاعات على الأراضي مصدرا آخر للتوتر. ولم تتم حتى الآن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في البلد بشكل كامل، بما في ذلك انقسام المجتمع وتفاوت الحظوظ الاقتصادية والفساد والمحسوبية والإفلات من العقاب والاستبعاد السياسي والتهميش لبعض الجماعات والمجتمعات المحلية وانتهاكات حقوق الإنسان وهشاشة مؤسسات الدولة. وفي الوقت نفسه، لم يحرز تقدم كاف فيما يتعلق بتحقيق المصالحة الوطنية.

٥ - ولا تزال ليبريا متضررة من الحالة في المنطقة دون الإقليمية ولا تزال هناك حاجة إلى تنمية القدرات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للاستجابة للتهديدات دون الإقليمية للسلام والأمن، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والأسلحة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وتمثل الحركات عبر الحدود للعناصر المسلحة، بمن فيهم مقاتلون سابقون من كوت ديفوار، تهديدا كبيرا، ويمثل استمرار وجود نحو ٦٥ ٠٠٠ لاجئ من إجمالي نحو ١٩٠ ٠٠٠ لاجئ إيفواري كانوا قد دخلوا ليبريا أثناء الأزمة التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار، تحديا للحكومة وضائقة للمجتمعات المحلية المضيفة لهم.

٦ - وقد قامت بعثة الأمم المتحدة للتقييم التقني المفودة في شباط/فبراير ٢٠١٢ بتقييم قضايا متعددة، وفي حين وازنت البعثة التقدم المؤسسي المحرز حتى الآن مع ضرورة كفالة وجود حالة أمنية مستقرة، فقد خلصت إلى مجموعة من النتائج المتصلة بمستقبل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بما في ذلك إعادة تشكيلها، انعكست في التوصيات الواردة في التقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/2012/230).

## باء - بعثة مجلس الأمن

٧ - زار مجلس الأمن ليبريا يومي ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٢، وقام في ٢٢ أيار/مايو بزيارة زويدرو في مقاطعة غراند غيده، شرق ليبريا.

٨ - وكان الهدف من زيارة مجلس الأمن إعادة تأكيد مواصلة المجلس دعمه لحكومة ليبريا وشعبها؛ والإعراب عن الدعم لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا واستعراض التقدم المحرز في تنفيذها لولايتها وتقييم طرائق إعادة تشكيلها في ضوء التقرير الخاص للأمين العام عن البعثة المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقد سعى أعضاء المجلس إلى تقييم القدرة والاستدامة التشغيليتين للشرطة الوطنية الليبرية وغيرها من المؤسسات الأمنية الوطنية والتقدم المحرز في

تحديد الدور المناسب للقوات المسلحة الليبرية؛ وتشجيع الحكومة على إضفاء اللامركزية على مهام المؤسسات الأمنية الوطنية خارج مونروفيا؛ وتطوير قطاعي العدالة والسجون، مع مراعاة إعادة تشكيل البعثة. وتمثل هدف المجلس أيضاً في تشجيع الجهود التي تبذلها حكومة ليبيريا من أجل تحقيق المصالحة الوطنية ومكافحة الفساد وتشجيع الحكم الرشيد والقيام في الوقت نفسه بمعالجة الانقسامات السياسية وكفالة الشمول. وعلاوةً على ذلك، سعى مجلس الأمن إلى تقييم التحديات الأمنية على طول الحدود الإيفوارية؛ وتقييم التعاون بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وتشجيعه؛ والتركيـز على تدفقات الأسلحة غير المشروعة في المنطقة وبحث سبل تعزيز التعاون الإقليمي؛ وتأكيد أهمية حماية حقوق الإنسان ومكافحة العنف الجنسي والجسدي. وسعى المجلس أيضاً إلى تقييم أداء لجنة بناء السلام وتأكيد ضرورة تنفيذ نظام الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على ليبيريا تنفيذاً تاماً.

٩ - واجتمعت بعثة مجلس الأمن مع الرئيسة جونسون سيرليف وأعضاء مجلس وزرائها، بمن فيهم وزراء المالية والخارجية والداخلية والإعلام والدفاع الوطني والعدالة والشؤون الجنسانية والتنمية، واجتمعت أيضاً مع مستشار الأمن القومي. وزار أعضاء البعثة أيضاً الأكاديمية الوطنية لتدريب الشرطة حيث قدم لهم إحاطات كل من وزير العدل ورؤساء الأجهزة الأمنية الليبرية. واجتمعت البعثة مع ممثلي المجتمع المدني؛ وقامت بزيارة حلقة عمل معقودة في بلدة كورتو اضطلع بها المشروع السريع الأثر "مشروع توفير سبل كسب العيش البديلة للمرأة التقليدية"؛ واجتمعت مع إدارة شركة Firestone؛ وقدمت لها إحاطة من القيادة العليا لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الأمم المتحدة القطري.

### الاجتماع مع الرئيسة وأعضاء مجلس وزرائها

١٠ - في الاجتماع الذي عقد في ١٩ أيار/مايو، لاحظت الرئيسة استمرار التقدم المحرز في التعافي الاقتصادي والاجتماعي وتوطيد السلام منذ زيارة المجلس الأخيرة في عام ٢٠٠٩، وأشادت بقوة الشراكة بين الحكومة والبعثة. وذكرت أن النمو الاقتصادي السنوي بلغ معدل ٦,٥ في المائة على الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية. وقالت إن ليبيريا بلغت نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في حزيران/يونيه ٢٠١٠، وهو ما أتاح شطب ديون على البلد تبلغ قيمتها نحو ٥ بلايين دولار. وأضافت أن الحكومة تعمل على تعبئة الاستثمار الخاص وتعديل التشريعات ووضع الاستراتيجيات وتحسين الحكم، وأكدت أنه قد أحرز بعض التقدم في ترميم الهياكل الأساسية، بما في ذلك بناء مدارس ومستشفيات جديدة وإصلاح الطرق والجسور.

١١ - وشددت الرئيسة على أنه بالرغم من أن خطوات هامة قد اتخذت في السنوات الأخيرة، فإن السنوات الخمس المقبلة ستكون أهم نظرا لأنها ستشهد تنفيذ خطة تحول طويلة الأجل ترمي إلى جعل ليبيريا بلدا متوسط الدخل، وهي خطة "نهضة ليبيريا: رؤية ٢٠٣٠". وأشارت إلى أن أولويات الحكومة تشمل تعزيز مؤسسات الأمن وسيادة القانون، ومواصلة التنمية الاقتصادية والبشرية، وتعزيز الحكم الرشيد، وتحديث المؤسسات العامة. وذكرت الرئيسة أن التحديات الرئيسية تتمثل في تعليم الشباب وعمالهم، وإصلاح سيادة القانون وقطاع الأمن لضمان إمكانية اللجوء للعدالة بصورة منصفة، وتطوير الهياكل الأساسية، وضمان تنفيذ عملية مصالحة شاملة للجميع، مسلطة الضوء على أهمية دور البعثة في الحفاظ على بيئة تفضي إلى توطيد السلام.

١٢ - وأعربت الرئيسة عن القلق من أن تتضرر ليبيريا بدرجة أكبر من تداعي الآثار المحتملة لعدم الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، مضيفة أن الانتخابات المقرر إجراؤها في غينيا وسيراليون في عام ٢٠١٢ يتعين أن تُرصد بعناية. وأضافت كذلك أن هناك تعاوناً ممتازاً بين ليبيريا وجيرانها في إطار كل من اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأن ليبيريا تقوم بصورة نشطة بمساعدة الجماعة الاقتصادية في جهودها لمعالجة الأزمات في مالي وغينيا - بيساو.

١٣ - وردا على أسئلة من أعضاء مجلس الأمن، ذكرت الرئيسة أن الحكومة ملتزمة بشكل كامل بتحقيق المصالحة الوطنية، وشددت في الوقت نفسه على أن اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان لا تزال تقود تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وأقرت بأن الفساد لا يزال يمثل مشكلة خطيرة. ورأت أن مكافحة الفساد ينبغي أن تشمل منعه ومعاقبته من خلال تحسين نظم الرقابة في المؤسسات الحكومية ومواصلة تنقيح الهياكل الإدارية و سن قوانين جديدة وبناء قدرات سلك القضاء. وأعربت عن أملها في أن يعمل جيل جديد من الشباب في الحكومة ليحضر معه العقلية الجديدة اللازمة للنجاح في القضاء على الفساد. وقالت إن الحكومة مددت فترة الوقف الاختياري لمبيعات الأراضي المملوكة للدولة لمنع التعديات. وأوضحت أن النزاعات على الأراضي تمثل مشكلة خطيرة تزيد من تعقيدها النزاعات على الأراضي بين المقاطعات المختلفة، وهي مشكلة يتعين على الحكومة معالجتها.

١٤ - وشددت الرئيسة على أن حكومتها التزمت دوماً بنظام الجزاءات. إلا أنها لاحظت أن بعض الأشخاص الواردة أسمائهم في قائمة حظر السفر لم يعودوا يمثلون أي تهديد واقترح أن ينظر مجلس الأمن في إمكانية رفع أسمائهم من القائمة. وأقرت الرئيسة أيضاً بأن

تجميد الأصول لم ينفذ في ليبيريا نتيجة وجود صعوبات قانونية تشمل ضرورة احترام الحق في المحاكمة وفق الإجراءات القانونية الواجبة.

١٥ - وأخيراً، أكدت الرئيسة أن الحكومة قبلت توصيات الأمين العام بشأن إعادة تشكيل البعثة تدريجياً وأنها ستعمل بصورة وثيقة مع البعثة من أجل بناء قدرات ليبيريا في قطاعي سيادة القانون والأمن. ودعت إلى زيادة الدعم الدولي لشرطة ليبيريا تماشياً مع الخفض التدريجي المتوقع لقوات البعثة. ولاحظت أيضاً أن الشرطة الوطنية تفتقر في بعض الأحيان إلى الأهلية المهنية وأنه ينبغي استثمار مزيد من الجهود لتحسين تدريب قوات الشرطة مع زيادة قوامها. وأشارت الرئيسة إلى سيراليون التي يوجد بها نحو ١٢ ٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة مقارنة بنحو ٤ ٠٠٠ فرد في ليبيريا. وشددت على التحدي المتمثل في المساعدة المتعددة الجنسيات المقدمة إلى الشرطة من خلال عنصر الشرطة ببعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بالنظر إلى اختلاف المعايير والمنهجيات، ولاحظت أن ليبيريا ستتقضى إمكانية أن تتولى دولة رائدة توفير الدعم للشرطة الليبيرية.

١٦ - وفي الجلسة نفسها، أشار وزير المالية والتخطيط الاقتصادي إلى أن تنفيذ مشروع "نهضة ليبيريا: رؤية عام ٢٠٣٠"، يتناول جملة أمور منها مسائل هامة مثل ملكية الأراضي والجنسية والهوية الوطنية والمصالحة. وقال الوزير إن الحكومة تعزم إنفاق نحو ٥٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث القادمة على المشاريع المتصلة بالشباب حيث أن أكثر من ٦٠ في المائة من الليبيريين الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً عاطلون عن العمل. وأفاد بأن الحكومة تعزم توفير التمويل لمراكز العدالة والأمن الإقليمية الخمسة التي يجري بناؤها بمساعدة من لجنة بناء السلام. وأكدت الرئيسة على أن المراكز جزء لا يتجزأ من عملية نقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى السلطات الوطنية، مضيفاً أن الحكومة ملتزمة بالتقيد الصارم بالجدول الزمني للتشيد ونشر أفراد الشرطة والموظفين القضائيين في المراكز.

١٧ - وكررت وزيرة العدل التأكيد على أهمية مراكز العدالة والأمن، التي من شأنها أن تمكن الحكومة من زيادة قدرتها بدرجة كبيرة على تقديم خدمات العدالة والأمن إلى السكان خارج مونروفيا بطريقة لا مركزية. وقالت الوزيرة أيضاً إن وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات تواجه تحديات جديدة في التعامل مع الاتجار بالمخدرات وغيره من أشكال الاتجار غير المشروع، مضيفاً أن مكتب المهجرة والتجنس يعمل على تعزيز سيطرته على حدود الدولة. كما أعربت عن القلق الشديد فيما يتعلق بوجود مقاتلين سابقين مسلحين في شرق ليبيريا. وشددت وزيرة العدل أيضاً على الإصلاح القضائي والجهود الرامية إلى الحد من العدد

الكبير لحالات الاحتجاز قبل المحاكمة، بوسائل منها اتباع نهج بديلة تستند إلى المجتمعات المحلية. وأعربت عن أملها في أن بناء سجن مركزي جديد في مونروفيا سيخفف من الاكتظاظ الشديد في السجون.

١٨ - وأشاد وزير الدفاع بالعمل الذي تقوم به الحكومة والبعثة تحضيراً لتسليم المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى السلطات الوطنية. غير أنه أشار إلى أنه يتعين على الحكومة إتاحة مبلغ قدره حوالي ٧٢ مليون دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة لسد الفجوات الهامة التي تم تحديدها في القطاع الأمني. وشكر الولايات المتحدة على مساهمتها المهمة ودورها القيادي في إنشاء القوات المسلحة الليبيرية وأعرب عن تقديره لبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لا سيما نيجيريا وغانا، التي وفرت ضباطاً للمساعدة على تدريب القوات المسلحة. وقال الوزير إن القوات المسلحة الليبيرية، رغم حجمها المتواضع، يمكن نشرها في المناطق الحدودية للبلد ويمكن استخدامها أيضاً للمساعدة في إصلاح البنى التحتية مثل الطرق والجسور. وفيما يخص المسائل المتعلقة بارتفاع معدل التناقص في القوات المسلحة، أوضحت الرئيسة أن الثكنات العسكرية كانت مبنية في البداية للجنود دون أسرهم، ولكن السماح للأفراد العسكريين بإحضار أسرهم أدى إلى الاكتظاظ المفرط وتدهور أحوالهم المعيشية. وأفادت بأنه ستوفر مخصصات مالية إضافية من ميزانية الدولة لتحسين أحوالهم المعيشية ورفاههم.

١٩ - وأثنى أعضاء بعثة مجلس الأمن على التقدم المحرز منذ نهاية التراع وشددوا على أهمية إحراز المزيد من التقدم في إصلاح مجالات سيادة القانون والقطاع الأمني، والمصالحة الوطنية، والشمول السياسي، وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، مع معالجة الأولويات الاجتماعية والاقتصادية الملحة، بما في ذلك مكافحة الفساد، وحالة الشباب وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

### الاجتماع مع وزيرة العدل ورؤساء المؤسسات الأمنية الوطنية

٢٠ - اجتمعت البعثة، أثناء وجودها في أكاديمية الشرطة الوطنية، مع وزيرة العدل ورؤساء الشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الهجرة والتجنس ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات. وقدمت وزيرة العدل تفاصيل الأعمال التي تقوم بها ليبريا استعداداً للخفض التدريجي لقوام البعثة، وطلبت مواصلة التنسيق مع البعثة من أجل كفالة نقل المسؤوليات بطريقة سليمة. وكررت التأكيد على أن مراكز العدالة والأمن جزء لا يتجزأ من خطة الحكومة لنقل المسؤوليات.

٢١ - وأشار رؤساء المؤسسات الأمنية في ليبيريا إلى أن أداء الوكالات المعنية بسيادة القانون والأمن وعملها تتعثر بسبب أوجه العجز العديدة في مجالات منها النقل والاتصالات وأماكن الإقامة والصعوبات اللوجستية الأخرى. وشددوا على ضرورة مضاعفة قوام الشرطة الليبيرية ليلبلغ نحو ٨ ٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة لتمكينها من توفير الأمن بشكل فعال. وأقرت وزيرة العدل بضرورة زيادة الدعم المالي لقطاع الأمن. وفيما يتعلق بتقديم الدعم للشرطة الوطنية، كررت وزيرة العدل قول الرئيسة إن ليبيريا ستنتظر في إمكانية أن تتولى دولة رائدة توفير الدعم للشرطة.

٢٢ - وسلطوا الضوء على الأخطار الجديدة التي تهدد الاستقرار في ليبيريا جراء الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وغسل الأموال والقرصنة في خليج غينيا باعتبارها تحديات لا يمكن أن تواجهها المؤسسات الأمنية الحكومية بمفردها وتحتاج إلى المساعدة الدولية للقيام بذلك، بما في ذلك المساعدة من البعثة. وأشاروا إلى مشاركة ليبيريا في مبادرة ساحل غرب أفريقيا وإنشاء وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية مؤخرا على أهما من الخطوات الإيجابية.

### الاجتماع مع المجتمع المدني، بما في ذلك زيارة بلدة كورتو

٢٣ - ركز اجتماع مجلس الأمن مع حوالي ٣٠ من ممثلي المجتمع المدني على العقبات التي تحول دون تحقيق المصالحة الوطنية الدائمة. وأعرب ممثلو المجتمع المدني عن تقديرهم للجهود التي تبذلها البعثة في سبيل تحقيق الاستقرار في البلد وأعربوا عن القلق بشأن إعادة تشكيل البعثة، مع التشديد على أن كثيرا من الليبيريين يشعرون بأن السلام لا يزال هشاً للغاية، في حين أن تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالقدرة الوطنية على توفير الأمن يتطلب مزيداً من الوقت. ودعوا إلى استمرار وجود البعثة في ليبيريا. وأعرب ممثلو المجتمع المدني أيضاً عن القلق إزاء استمرار أوجه التفاوت الاقتصادي والفساد. وفيما يتعلق بالحكم الذي صدر مؤخراً عن المحكمة الخاصة لسيراليون بشأن رئيس ليبيريا السابق، تشارلز تيلور، رأى بعضهم وجوب مقاضاة الأشخاص الذين ارتكبوا فظائع خلال النزاع عن أعمالهم في ليبيريا، كما حدث في سيراليون ورواندا، وإلا فقد يؤدي الإفلات من العقاب إلى تكرار الانتهاكات. وشددوا أيضاً على تعزيز دور المرأة وإسماع صوتها في الحكومة وعلى تعزيز الحوار بين الأديان.

٢٤ - وزارت بعثة مجلس الأمن أحد المشاريع السريعة الأثر التابعة للبعثة في مدينة كورتوفي قرب مونروفيا، الذي مول مشروعاً لتوفير سبل كسب العيش البديلة للمرأة التقليدية، مع التركيز على التدريب في مجال تجهيز المنتجات النسيجية والصابون والخياطة الأساسية. وأوضح أعضاء الجماعة النسائية أن المشروع يتيح فرصاً بديلة لتوليد الدخل عوضاً عن الاستمرار في إخضاع الفتيات والنساء للممارسة الضارة المتمثلة في تشويه الأعضاء التناسلية

للإناث. وأكدت المجموعة النسائية على أن المشروع ساعد في تغيير التصورات العامة للمجتمع المحلي بأسره وساعده على تناول المسائل التي كان الانطباع في البداية بأنها بالغة الحساسية بحيث لا يمكن مناقشتها.

### الاجتماع مع ممثل من أوساط الأعمال التجارية

٢٥ - زارت بعثة مجلس الأمن مقر شركة Firestone للمطاط الطبيعي، وهي أحد فروع شركة Firestone للمطاط والإطارات، التي تستغل أكبر مزرعة متاخمة الأراضي للمطاط في العالم وتمثل أحد كبار أرباب العمل في ليبيريا. وناقشت بعثة مجلس الأمن الفرص والتحديات التي تواجه أوساط الأعمال التجارية في ليبيريا مع إدارة الشركة، التي أفادت بأن وجود البعثة قد أسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام، ويعد ذلك أمرا ضروريا لنجاح العمليات.

### الإحاطة المقدمة من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والفريق القطري عن الحالة الأمنية وأولويات الأمم المتحدة

٢٦ - التقت بعثة مجلس الأمن بالقيادة العليا لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الأمم المتحدة القطري اللذين تستضيفهما وحدة الشرطة المشكلة الهندية المؤلفة كلها من النساء، التي أثبتت قيمة مشاركة المرأة في المؤسسات الأمنية في ليبيريا. وأكدت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لبعثة مجلس الأمن أن الأزمة التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار تمثل تحديا بالغ الخطورة بالنسبة لليبيريا حيث أن عشرات الآلاف من اللاجئين الإيفواريين الذين لا يزالون في ليبيريا يشكلون ضغطا على المجتمعات المحلية المهشة التي تعيش على الكفاف. وهناك شواغل جدية أيضا بشأن وجود الأسلحة في المناطق الحدودية وعدم معرفة نوايا المقاتلين السابقين. وأفادت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بأن التعاون بينها وبين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قد ازداد من أجل تعزيز الاستقرار وتقديم الدعم للسلطات الوطنية في المناطق الحدودية.

٢٧ - وأخبرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بأنها تتبع نهجا كليا إزاء العدالة والأمن عن طريق إدماج عناصر العدالة والشرطة والسجون وحقوق الإنسان في ركيزة البعثة الخاصة بسيادة القانون وعن طريق وضع برنامج مشترك مدته ثلاث سنوات بشأن العدالة والأمن، بالتعاون الوثيق مع الحكومة، استنادا إلى برنامج بناء السلام في ليبيريا، الذي يتناول بصورة متسقة أولويات سيادة القانون والأمن. ويضم البرنامج المشترك الحكومة والأمم المتحدة

والجهات المانحة والمجتمع المدني في هياكله الإدارية ويتلقى الدعم من صندوق استئماني متعدد الجهات المانحة للأمن والعدالة ومن صندوق بناء السلام.

٢٨ - وأعربت قيادة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا عن قلقها إزاء محدودية حجم وقدرة الشرطة الوطنية الليبيرية، بما في ذلك وحدة التصدي للطوارئ المسلحة ووحدة دعم الشرطة، وشددت على أنها ستضطر إلى تقديم المزيد من المساعدة إلى الشرطة، التي يعتقد الكثيرون أن من الضروري مضاعفة حجمها. وفي حين حققت الشرطة الوطنية، وبدرجة أقل مكتب الهجرة والتجنس، وجودا محدودا في جميع أنحاء البلد في حالات العنف الشديد، فإن أجهزة الأمن الليبيرية لا تزال تعتمد على الدعم الذي تقدمه البعثة.

٢٩ - وفي الوقت نفسه، يواجه القطاع القضائي افتقارا شديدا إلى القدرات أدى من بين أمور أخرى إلى تراكم القضايا وإلى تسجيل مستوى غير مقبول من حالات الاحتجاز قبل المحاكمة والاحتفاظ الشديد في بعض السجون. وبسبب عدم إمكانية اللجوء إلى نظام العدالة الرسمي وعدم الثقة به، لا يزال السكان يلتمسون المساعدة من نظام العدالة غير الرسمي لتسوية المنازعات، لا سيما في المقاطعات.

٣٠ - وشددت قيادة الأمم المتحدة على أن العنف الجنسي والجنساني يشكل تحديا جسيما وأن العنف العائلي ظاهرة مألوفة وأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يمارس على نطاق واسع. ومما يفاقم حالة حقوق الإنسان في ليبيريا وجود عدد من القوانين التمييزية، التي حددها لجنة تقصي الحقائق والمصالحة باعتبارها مرتبطة بالأسباب الجذرية للتراث.

## جيم - التوصيات

٣١ - يوصى أعضاء البعثة، آخذين بعين الاعتبار الآراء التي أعرب عنها محاورو البعثة والاستنتاجات المستخلصة من مختلف اللقاءات، بما يلي:

(أ) أن تواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا السعي بجد لتحقيق الهدف الاستراتيجي الذي حدده مجلس الأمن، ألا وهو مساعدة ليبيريا على تحقيق استقرار الحالة الأمنية بواسطة مؤسسات أمنية وطنية تستطيع الحفاظ على الاستقرار بشكل مستقل عن بعثة حفظ السلام، مع الإبقاء على شراكة قوية بين الأمم المتحدة وحكومة ليبيريا وشعبها؛

(ب) أن تتم إعادة تشكيل البعثة بطريقة تدريجية، مع تخفيض قوام البعثة بما يتناسب مع بناء القدرات الوطنية، بما يمكن السلطات الوطنية من تولي المسؤوليات الأمنية. وفي هذا الصدد، تشجع الحكومة على مضاعفة جهودها الرامية إلى بناء أجهزة لسيادة القانون والأمن تكون قوية ومهنية ومسؤولة وتستند إلى مزيد من التمويل وآليات

الرقابة الفعالة. والحكومة مدعوة أيضا إلى مواصلة بحث ترتيبات الدعم الثنائية أو الإقليمية تمهيدا للمراحل الأخرى من عملية إعادة تشكيل البعثة. وينبغي للجهات المانحة أن تزيد المساعدة الرامية إلى تعزيز قطاع سيادة القانون والقطاع الأمني في ليبيريا؛

(ج) أن تراعى في المرحلة الانتقالية التحديات العامة التي تتجاوز المؤسسات الأمنية، بما فيها الحوكمة وسيادة القانون، اللتين لا بد منهما لاستمرار نقل المسؤوليات الأمنية. وتشجع الحكومة والأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على التصدي لتلك التحديات بالاعتماد على الآليات المهمة القائمة بالفعل، مثل البرنامج المشترك بشأن العدالة والأمن، بما في ذلك برنامج بناء السلام في ليبيريا؛

(د) أن تضاعف الحكومة جهودها لمكافحة العنف الجنسي والجنساني؛

(هـ) أن تشجع المبادرات المتخذة في إطار المبادرات في سياق اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تعزيز الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية حيث أن الاستقرار في ليبيريا يتوقف على الحالة في المنطقة دون الإقليمية، التي لا تزال تبعث على القلق.

## ثالثا - كوت ديفوار

### ألف - الخلفية والسياق

٣٢ - أوفدت بعثة مجلس الأمن بعد سنة واحدة من انتهاء الأزمة العنيفة التي نشبت في أعقاب الانتخابات التي جرت في كوت ديفوار وأودت بحياة ما لا يقل عن ٣٠٠٠ شخص. ومنذ ذلك الحين، أحرزت الحكومة تقدما كبيرا في تحقيق استقرار الحالة الأمنية، بسبل منها إعادة تشكيل مؤسسات الأمن وسيادة القانون ونشرها من جديد؛ والمبادرة إلى تحقيق المصالحة؛ وتسريع الانتعاش الاقتصادي والتعمير. ورغم إحراز هذا التقدم، لا تزال هناك تحديات كبيرة إذ أن الأزمة فاقمت المشاكل القائمة وسببت مشاكل جديدة نتيجة تفكك الأجهزة الأمنية وانهاية سلطة الدولة، وإنشاء القوات المسلحة الجديدة (القوات الجمهورية لكوت ديفوار) وما أعقبها من عمليات تجنيد مؤقتة، ومشاركة الميليشيات والمقاتلين الأجانب في الأزمة، وانتشار الأسلحة ووجود ممثلين رئيسيين للنظام السابق في المنفى في بلدان من المنطقة دون الإقليمية. وأسهم انتشار الأسلحة وبطء التقدم في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ارتفاع عدد الجرائم العنيفة في جميع أنحاء البلد، من قبيل عمليات السطو المسلح والنهب والابتزاز، التي ارتكبتها أطراف من بينها القوات المسلحة وعناصر مسلحة أخرى.

٣٣ - وأسفرت الجهود التي بذلتها الحكومة لمعالجة التحديات الأمنية المباشرة بدعم من عمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار عن تحسّن الحالة الأمنية في أنحاء من البلد، لا سيما في أبيدجان. ومع ذلك، فلا يزال الوضع هشاً في غرب البلد. وكانت هذه المنطقة الأكثر تضرراً بالأزمة الأخيرة، وهي من الأماكن التي عادة ما تكون سلطة الدولة فيها ضعيفة والحصول على الخدمات الأساسية محدوداً. وقد أدت عودة المشردين واللاجئين إلى تفاقم التوترات القائمة وزيادة في عدد الصدمات فيما بين المجتمعات المحلية التي نشبت في معظمها نتيجة للتزاعات على الأراضي. ويشكل استمرار تحركات العناصر المسلحة والأسلحة عبر الحدود والاتجار غير المشروع في المنطقة الحدودية بين كوت ديفوار وليبريا تهديداً كبيراً لكلا البلدين. فقد أُبلغ، منذ انتهاء الأزمة، عن العديد من الهجمات العنيفة التي شنتها عناصر مسلحة مجهولة الهوية على القرى الواقعة في المنطقة الحدودية الكثيفة الغابات، حيث أفادت التقارير بأن بعض الهجمات شنتها عناصر مسلحة دخلت إلى كوت ديفوار من ليبيريا.

٣٤ - وتتألف القوات المسلحة التي أنشأها الرئيس الحسن واتارا من قوات الدفاع والأمن السابقة ومن القوات الجديدة. وعلى الرغم من التدابير التي تتخذها الحكومة لمعالجة أوجه القصور داخل القوات المسلحة، فإن القوات الجمهورية لكوت ديفوار تشبث بالأموال المتعلقة بالقيادة والسيطرة وتعاني من سوء الانضباط وتفترق إلى التماسك. ولا يزال الغموض يلف مصير عشرات الآلاف من العناصر المرتبطة بالقوات المسلحة الذين جُنّدوا بشكل مؤقت خلال الأزمة. حيث يتعين على الكثيرين منهم الخضوع لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي عدد المقاتلين السابقين يتراوح بين ٦٠.٠٠٠ وأكثر من ١٠٠.٠٠٠ مقاتل. ورغم إمساك الرئيس بزمام مسألة إصلاح قطاع الأمن وإنشاء فريق عامل وطني يعنى بإصلاح قطاع الأمن في ٦ نيسان/أبريل، لا يزال التقدم المحرز بطيئاً في الدفع قدماً بهذه العمليات البالغة الأهمية.

٣٥ - وعلى الصعيد السياسي، تكللت بالنجاح الانتخابات التشريعية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وهي الانتخابات الأولى من نوعها منذ عام ٢٠٠٠، ذلك رغم مقاطعتها من جانب حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية الذي كان سابقاً في سدة الحكم، كما افتتحت الجمعية الوطنية في ٢٥ نيسان/أبريل. وأنشأ الرئيس واتارا أيضاً لجنة للحوار والحقيقة والمصالحة. وترأس رئيس الوزراء اجتماعاً مع أحزاب المعارضة من خارج البرلمان في ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس في غران - باسم لمناقشة مظالمهم، وأنشئ في أعقابها إطار دائم للحوار بغية مواصلة هذا الحوار السياسي. وأعدت الحكومة، في مناسبات عدة، تأكيداً لاعتزامها إجراء انتخابات محلية بنهاية عام ٢٠١٢، إلا أن تاريخها لم يحدد بعد.

## باء - بعثة مجلس الأمن

٣٦ - زارت بعثة مجلس الأمن كوت ديفوار في ٢١ و ٢٢ أيار/مايو، بما في ذلك منطقة غيغلو الواقعة غرب كوت ديفوار. وفي ٢٢ أيار/مايو، زارت البعثة أيضا زويدرو في شرق ليبيريا للالتقاء باللافتين الإيفواريين. وكانت هذه أول بعثة يوفدها مجلس الأمن إلى كوت ديفوار منذ عام ٢٠٠٨.

٣٧ - وكان أحد الأهداف الرئيسية المتوخاة من بعثة مجلس الأمن إلى كوت ديفوار الترحيب بالتقدم المحرز صوب إعادة إرساء الاستقرار والسلام منذ نهاية الأزمة التي أعقبت الانتخابات وإعادة التأكيد على استمرار الدعم الذي يقدمه مجلس الأمن. وسعى المجلس أيضا إلى تقييم التقدم الذي أحرزته الحكومة بمساعدة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في تحقيق استقرار الحالة الأمنية في أبيدجان وبقية أنحاء البلد، ولا سيما المنطقة الحدودية بين كوت ديفوار وليبيريا، والتشجيع على التعاون فيما بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وإضافة إلى ذلك، سعى المجلس إلى تقييم التقدم المحرز في مجال إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مشجعا الحكومة في الوقت ذاته على وضع وتنفيذ خطة وطنية شاملة لإصلاح قطاع الأمن وعلى حث عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري على تقديم المساعدة في هذا الصدد. وبناء على النجاح في إجراء الانتخابات التشريعية، سعى المجلس إلى تشجيع الحكومة على مواصلة التواصل مع المعارضة السياسية وتشجيع الأحزاب السياسية على المشاركة البناءة في الحياة السياسية، فيما دعا الحكومة وجميع الأطراف الفاعلة الإيفوارية إلى توحيد جهودها في سبيل تعزيز المصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي؛ وضمان حوكمة شاملة للجميع وعدالة نزيهة؛ ومكافحة الإفلات من العقاب؛ ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمة الإيفوارية. وفي استشراف للمستقبل، سعى المجلس أيضا إلى العمل مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بشأن ما ستكون عليه في المستقبل، وذلك بالاستناد إلى التوصيات الواردة في التقرير الخاص للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢ (S/2012/186).

٣٨ - وفي أبيدجان، اجتمعت البعثة بالرئيس الحسن واتارا ورئيس الوزراء، جانو كواديو - أهوسو، ووزراء في الحكومة، بمن فيهم وزراء الخارجية، والداخلية، والاقتصاد والمالية، والعمالة، والتخطيط والتنمية، وحقوق الإنسان، والمقاتلين السابقين، فضلا عن الوزيرين المكلفين بمحيطي الدفاع والعدل. واجتمعت البعثة أيضا برئيس الجمعية الوطنية، غيوم سورو، وبأعضاء مكتبه وقادة الكتل البرلمانية؛ وممثلي المعارضة السياسية، بما في ذلك

حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية الذي كان في الحكم سابقاً؛ وبرئيس لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، السيد شارل كونان باني، وأعضاء اللجنة؛ وممثلين من المجتمع المدني، إضافة إلى كبار موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري.

### الاجتماع بالرئيس

٣٩ - توجه الرئيس بالشكر لمجلس الأمن على ما قام به من عمل في كوت ديفوار منذ عام ٢٠٠٤، ولا سيما على ما اتخذته من إجراءات حاسمة خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات، والتي قال إنها أنقذت الكثير من الأرواح. وقدّم للمجلس لمحة عامة عن الجهود التي بذلتها حكومته من أجل تحقيق استقرار الحالة الأمنية وتعزيز المصالحة، فضلاً عن الانتعاش الاقتصادي. وفي معرض تأكيد التزامه مجدداً بتحقيق المصالحة، أشار إلى أن الحكومة بذلت جهوداً عديدة، إلى جانب إنشاء لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، من أجل التواصل مع الحزب السياسي الحاكم سابقاً وسائر أحزاب المعارضة، لا سيما عند تشكيل الحكومة وفي دعوة الأحزاب السياسية المعارضة إلى عقد اجتماع لاستهلال حوار سياسي. وأشار إلى أن الحكومة ترحب بمشاركة أحزاب المعارضة في الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها بحلول نهاية عام ٢٠١٢، مضيفاً أن ذلك من شأنه أن يتيح لها الفرصة للمشاركة في الحكم. وأشار الرئيس أيضاً إلى أن الزيارة التي قام بها مؤخراً إلى غرب كوت ديفوار استهدفت تعزيز المصالحة في المنطقة الأكثر تضرراً بالأزمة الأخيرة. وأقرّ الرئيس بالحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للتراع، لا سيما مسائل حيازة الأراضي، فأشار إلى أنه من المقرر أن توضع هذه المسألة قيد نظر الجمعية الوطنية التي أنشئت مؤخراً. ورداً على سؤال بشأن كيفية تحقيق التوازن بين العدالة والمصالحة، أكد الرئيس ضرورة أن تسير المصالحة جنباً إلى جنب مع العدالة. وأشار إلى وجود نظام للعدالة المنصفة أُقيم لكفالة تقديم جميع الجناة إلى العدالة بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، فذكر أن الشروط التي فرضها الحزب الحاكم السابق للإفراج عن الرئيس السابق لوران غباغبو من الاحتجاز هي بالتالي شروط غير مقبولة.

٤٠ - وأعرب الرئيس عن قلقه إزاء الحالة الأمنية في المناطق الحدودية، ولا سيما على طول الحدود مع ليبيريا، فأقرّ بصعوبة السيطرة على هذه المنطقة المترامية الأطراف وذات الغابات الكثيفة. وقال إن بالرغم من التعاون الممتاز بين كوت ديفوار وليبيريا في هذا الصدد، فقد أسفر الافتقار إلى ما هو مناسب من وسائل النقل ومعدات الاتصالات والمراقبة عن إعاقة قدرة السلطات على التصدي للتحديات الأمنية الحدودية. وأعرب أيضاً عن قلقه إزاء احتمال زعزعة الاستقرار على يد عناصر مرتبطة بالرئيس السابق غباغبو فرّت أثناء الأزمة

وبعدها إلى بلدان في المنطقة دون الإقليمية، مضيفاً أن أوامر دولية صدرت بالقبض على بعض أعضاء النظام السابق الموجودين في غانا.

٤١ - أما فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، فقد أقرّ الرئيس بأن إدماج الجيشين في الجيش الوطني الجديد يشكل عملية تكتنفها التحديات، مضيفاً أن إعادة التوحيد قد اكتملت رغم افتقار القوات إلى التدريب والمعدات وهذا ما يُعزى، إلى حد ما، إلى نظام الجزاءات. وأقرّ بأن إصلاح قطاع الأمن أولوية بالغة الأهمية مؤكداً أنه تكفّل شخصياً بمعالجة هذه المسألة، وذلك بموازة عمله عن كئيب مع الوزراء ورؤساء الأجهزة الأمنية ذوي الصلة. وأعرب عن قلقه إزاء كثرة عدد المقاتلين السابقين وشدد على الحاجة إلى تلقي المساعدة في إيجاد حلول لنحو ٥٠.٠٠٠ شاب حملوا الأسلحة خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات. وطالب بأن تواصل الأمم المتحدة والشركاء الثنائيون تقديم المساعدة على إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بسبل منها إيجاد فرص العمل وتوفير التدريب على المهارات، مع القيام في الوقت ذاته أيضاً بجمع الأسلحة الكثيرة التي لا تزال موجودة في البلد.

٤٢ - وأكدّ الرئيس التقدم المحرز صوب التعمير والتنمية الاقتصادية. ولاحظ أنه ينبغي أن تكون كوت ديفوار، بنهاية حزيران/يونيه، قد استوفت شروط تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبالرغم من النمو الاقتصادي الذي حدث خلال الشهور الأخيرة، أشار إلى أن التحديات لا تزال قائمة وأن نصف عدد السكان لا يزال يعيش تحت خط الفقر. وحدد مسالة إيجاد فرص العمل، وبالأخص للشباب، فضلاً عن الإصلاحات في قطاعي الصحة والتعليم، باعتبارها أولويات من أجل تحقيق التنمية. وأشار إلى ضرورة تعزيز الاستثمار في كوت ديفوار، فأعرب عن أمله في أن تنفتح الأمم المتحدة تصنيف المستوى الأممي لموظفيها العاملين في البلد، وهو ما قد يشكل إشارة إيجابية للمستثمرين.

٤٣ - وبصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قدم الرئيس أيضاً المعلومات المستجدة عن الحالة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك مالي وغينيا - بيساو، حيث شهدت المنطقة انقلابات منذ توليه مهام منصبه في شباط/فبراير ٢٠١٢. وأعرب عن قلقه بوجه خاص إزاء الحالة في شمال مالي، ملاحظاً أن الإرهاب والاتجار غير المشروع يمثلان تهديداً خطيراً على المنطقة دون الإقليمية، وتنجم عنهما عواقب بعيدة الأثر. وأوضح الرئيس أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تنظر في تدابير لمنع حدوث الانقلابات العسكرية في المنطقة دون الإقليمية، وذلك بوسائل منها إنشاء آلية للمراقبة الانتخابية على الصعيد الإقليمي، حيث جرى تحديد الانتخابات مصدراً رئيسياً لانعدام الاستقرار.

٤٤ - وكان التحسن التدريجي للحالة في كوت ديفوار منذ الأزمة العنيفة التي شهدتها بعد الانتخابات ومنذ إجراء الانتخابات التشريعية مشجعا لبعثة مجلس الأمن. وتعترف البعثة بعدد من التهديدات التي يواجهها البلد، بما في ذلك الحالة الأمنية في المناطق الحدودية؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتحقيق التوازن بين العدالة والمصالحة. وأكد المجلس مجددا على مواصلته تقديم الدعم، مشيرا في الوقت نفسه إلى ضرورة إجراء استعراضات لعمليات حفظ السلام وإدخال تعديلات بصورة تدريجية وتنفيذ العملية الانتقالية على مراحل مع مرور الوقت. واستجابة للنداءات التي وجهتها السلطات الإيفوارية لرفع الحظر المفروض على الأسلحة، أوضحت البعثة أن نظام الجزاءات لم يصمم لمنع الحكومة من تجهيز قواتها الأمنية بالشكل الملائم، بل لمنع استيراد الأسلحة التي يحتمل وقوعها في أيدي الذين لا يصح أن تصل إليهم، مشيرة إلى أن الحكومة يمكنها أن تحصل بسهولة على استثناءات لتلبية احتياجاتها ما يبررها.

#### الاجتماع برئيس الوزراء ووزراء الحكومة

٤٥ - بحث رئيس الوزراء ووزراء الحكومة التحديات الرئيسية التي تواجه كوت ديفوار نتيجة للأزمة التي أعقبت الانتخابات. وشدد رئيس الوزراء، في سياق الإشارة إلى انهيار سلطة الدولة خلال الأزمة، على ضرورة إعادة بناء دولة تعترف بحقوق مواطنيها وتكفل حصولهم على الخدمات الأساسية، مؤكدا مجددا على اعترام الحكومة تقديم الجناة إلى العدالة بصرف النظر عن انتمائهم السياسي.

٤٦ - واعترف وزير الداخلية بأن الحالة الأمنية لا تزال هشة، ولا سيما على طول الحدود مع ليبيريا، مشددا على ضرورة تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتصدي لتحركات العناصر المسلحة والأسلحة عبر الحدود. وأضاف أن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لا يزال ذا أهمية حيوية لإصلاح قطاع الأمن، ولا سيما من خلال توفير التدريب والمعدات، وكذلك لتنظيم الانتخابات المحلية. وحدد وزير الدفاع أن وجود المنفيين السياسيين في المنطقة دون الإقليمية يعتبر أحد التهديدات المحتملة، فضلا عن وجود أعداد كبيرة من المقاتلين السابقين الذين أدمج بعضهم دون تدريب في القوات المسلحة. ولفت وزير الخارجية الانتباه إلى المرشدين، بمن فيهم نحو ٦٥ ٠٠٠ لاجئ في المنطقة دون الإقليمية، مشيراً إلى أن عودتهم بشكل مستدام لا تزال تشكل تحديا. وأكد أيضا على ضرورة التصدي للتهديدات دون الإقليمية، بما في ذلك القرصنة والاتجار بالمخدرات. وأكد وزير التخطيط والتنمية على أن الانتعاش الاقتصادي وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية من شأنهما أن يسرعا تحقيق المصالحة.

٤٧ - وخلال المناقشة، أشاد مجلس الأمن بالتقدم المحرز منذ نهاية الأزمة التي أعقبت الانتخابات، وشدد على أهمية اتخاذ تدابير فعلية لإحراز التقدم في إصلاح مؤسسات الأمن وسيادة القانون وتحقيق المصالحة الوطنية واستعادة سلطة الدولة ولإيجاد حلول من أجل إعادة إدماج المقاتلين السابقين.

### الاجتماع مع الجمعية الوطنية

٤٨ - اجتمع مجلس الأمن أيضا برئيس الجمعية الوطنية المشكلة حديثا وبأعضاء مكتبها وقادة الكتل البرلمانية. وأعرب رئيس الجمعية الوطنية مجددا عن التزام الجمعية بتمثيل الشعب الإيفواري تمثيلا حقيقيا وبناء مؤسسة قوية ومستقلة، مع القيام في الوقت نفسه بفرض بعض الضوابط والموازن على الحكومة والمساهمة في تحقيق المصالحة الوطنية. وخلال المناقشة، لاحظ مجلس الأمن ضرورة اضطلاع الجمعية الوطنية بدور في معالجة مسائل المصالحة الوطنية وإصلاح القطاع الأمني والأسباب الجذرية للصراع، وبوجه خاص المسائل المتعلقة بملكية الأراضي. وشدد المجلس على أهمية الدور الذي تقوم به الجمعية الوطنية في توطيد الديمقراطية في كوت ديفوار.

### الاجتماع مع لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة

٤٩ - أشار رئيس لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة إلى أن المشاورات ستجرى في جميع أنحاء البلد من أجل كفالة شمول العملية للجميع ومبادرة السكان بامتلاك زمامها، بينما يجري في الوقت نفسه إنشاء لجان محلية لتيسير الحوار على الصعيد المحلي. وشدد على أن العدالة والمصالحة عمليتان منفصلتان. وأوضح أن اللجنة ستعمل على البحث عن الحقيقة وتيسير العفو، بينما يعمل نظام العدالة على نحو مواز لكفالة إخضاع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للمساءلة. ولدى الإشارة إلى أن الحوار قد لا يكون كافيا لتحقيق المصالحة، أكد رئيس اللجنة على ضرورة تقديم التعويضات إلى الضحايا. وخلال المناقشة، شدد مجلس الأمن أيضا على ضرورة الامتلاك الفعلي لزماد العملية من جانب السكان، فضلا عن توثيق هذه العملية على النحو الملائم.

### الاجتماع مع المعارضة السياسية

٥٠ - أظهر الاجتماع الذي عقد مع ممثلي أحزاب المعارضة السياسية الانقسامات العميقة التي لا تزال قائمة في المجتمع الإيفواري، حيث شكك ممثلو الحزب السياسي الحاكم سابقا في مصداقية الانتخابات وفي شرعية الحكومة. وشملت الشواغل الرئيسية التي أثارها ممثلو

المعارضة السياسية العدالة المنحازة؛ والأعمال الانتقامية والاعتداءات التي يتعرضون لها على يد عناصر القوات المسلحة، بما في ذلك الاحتجاز غير القانوني والتعذيب؛ وانعدام الحيز السياسي؛ وما يعتبرونه غيابا لحرية الاجتماع والتعبير. وأعربوا عن شعورهم بأن لجنة الحقيقة والمصالحة عديمة الفعالية وأفادوا بأنهم لا يثقون بقدرتها، مؤكدين مجددا على شروط مشاركتهم في العملية، بما في ذلك إصدار العفو؛ والإفراج عن الرئيس السابق غباغبو وغيره من المحتجزين المرتبطين بالنظام السابق؛ وعودة جميع الأشخاص من المنفى؛ وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية جديدة؛ ونزع سلاح المقاتلين السابقين؛ وانسحاب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛ ورفع نظام الجزاءات. وبينما رفض الحزب الحاكم السابق المشاركة في الانتخابات المحلية رفضا قاطعا، أشار بعض الممثلين إلى أنهم قد ينظرون في إمكانية المشاركة.

### الاجتماع مع المجتمع المدني

٥١ - أعرب ممثلو المجتمع المدني، بمن فيهم الزعماء الدينيون والتقليديون، عن قلقهم إزاء استمرار تداول الأسلحة وتواصل انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها العناصر المسلحة، بما في ذلك القوات الجديدة، وكذلك إزاء بطء التقدم في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما أعربوا عن أسفهم لعدم إحراز تقدم في المصالحة الوطنية. ورأى بعضهم أن ذلك يرجع إلى عدم فعالية لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، في حين رأى آخرون أنه نتيجة للإفلات من العقاب. وأبرزوا أيضا ضرورة معالجة قضايا حيازة الأراضي التي جرى تحديدها كمصدر رئيسي للعنف بين المجتمعات المحلية، وذلك بوسائل منها مراجعة التشريعات ذات الصلة. وأثيرت الشواغل أيضا بشأن العنف الجنساني وإزاء غياب إطار قانوني شامل لحماية المرأة من جميع أشكال العنف، مع التأكيد على ضرورة زيادة مشاركة المرأة في المصالحة الوطنية وفي العمليات الرئيسية للإصلاح وصنع القرار.

### زيارة منطقتي غرب كوت ديفوار وشرق ليبيريا

#### الاجتماع مع السلطات المحلية ومثلي السكان في غيغلو

٥٢ - في غيغلو، اجتمع مجلس الأمن مع السلطات المحلية لمناقشة الحالة في غرب كوت ديفوار. واعتبر وجود أعداد كبيرة من الأسلحة والعناصر المسلحة في المنطقة من التحديات الرئيسية وأشار إلى جمع ستة أسلحة فقط من المنطقة. وأشار ممثلو وكالات إنفاذ القانون إلى صعوبة التصدي للتحديات الأمنية الحدودية بسبب الافتقار إلى القدرات والمعدات الملائمة. ولاحظ حاكم المقاطعة أنه على الرغم من عودة معظم المشردين إلى

المنطقة، فإن كفالة استمرارية عمليات العودة تمثل تحدياً. وأضاف أن اللجنة المحلية للإنذار المبكر والتوعية، المؤلفة من الزعماء التقليديين والسلطات المحلية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بدأت عملها وحقت نتائج أولية، مسلطاً الضوء على ضرورة تعزيز قدراتها. وأثار ممثلو السكان المحليين شواغل بشأن انعدام الأمن السائد، واستمرار وجود الأسلحة التي يزعم أن بعضها مخبأ في المنطقة الحدودية، وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها القوات الجديدة وغيرها من العناصر المسلحة، وانعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية. وطلبوا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن تعزز جهودها الرامية إلى حماية المدنيين

٥٣ - وقامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بإحاطة مجلس الأمن بالجهود التي تبذل حالياً من أجل حماية المدنيين في هذه المنطقة المضطربة، بوسائل منها تعزيز وجودها في المنطقة. وأنشأت البعثة مكاتب جديدة في المنطقة الواقعة على طول الحدود مع ليبيريا، وبالتحديد في تاي وتوليبو، وهي بصدد تعزيز وجودها في غويغلو. وأفادت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والفريق القطري بأتهما قاما أيضاً بتنقيح استراتيجية حماية المدنيين على نطاق المنظومة بحيث تراعي الواقع الجديد في الميدان والاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة، مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. وتعمل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضاً مع اللجان الأمنية المحلية وتدعم أنشطة لجان الإنذار المبكر والتوعية المسؤولة عن منع نشوب النزاعات المحلية وإدارتها.

### زيارة مخيم اللاجئيين في شرق ليبيريا

٥٤ - في ٢٢ أيار/مايو، سافر أعضاء مجلس الأمن من غيغلو إلى شرق ليبيريا لزيارة مخيم اللاجئيين الواقع على أراضي كانت تملكها شركة Prime Timber Production في زويدرو في مقاطعة غراند غيده، بالقرب من الحدود الإيفوارية. واستمع المجلس إلى إحاطة مقدمة من المدير التنفيذي للجنة الليبرية المعنية بإعادة اللاجئيين إلى الوطن وإعادة توطينهم ومن ممثل لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين بشأن حالة اللاجئيين الإيفواريين في الجزء الشرقي من ليبيريا. والمخيم هو واحد من ستة مخيمات أنشئت في شرق ليبيريا في عام ٢٠١١ لاستقبال اللاجئيين الإيفواريين، ويسكن فيه ٧ ٠٠٠ لاجئ من اللاجئيين المتبقين البالغ عددهم ٦٥ ٠٠٠ لاجئ. واستمع المجلس إلى ممثلي اللاجئيين وإلى اللاجئيين أنفسهم الذين تحدثوا عن تجاربهم وآمالهم وعن الأمور التي يرون أنها عوائق تحول دون عودتهم إلى كوت ديفوار. وعلى الرغم من أن غالبية اللاجئيين الإيفواريين عادوا إلى ديارهم، أشار الباقيون إلى أن الخوف من الملاحقة ومصادرة الأراضي هما من الأسباب التي تحول دون عودتهم إلى كوت ديفوار. ويبدو أن حصول اللاجئيين على تقارير دقيقة وحسنة التوقيت عن الحالة في

ديارهم يمكن أن يساهم في تكذيب الإشاعات والمعلومات غير الدقيقة التي يعم تداولها في المخيمات. وقال بعض اللاجئين إنهم لن يعودوا قبل رحيل الرئيس واتارا، هذا إن عادوا أصلاً.

### التعاون بين البعثتين

٥٥ - استمع وفد مجلس الأمن، قبل مغادرته زويدرو، إلى إحاطة عن التعاون بين البعثتين على امتداد الحدود الليبرية الإيفوارية. فقد أشار أعضاء الوفد إلى مختلف التحديات الأمنية التي برزت عقب الأزمة في كوت ديفوار، وكذلك إلى الخطوات المشتركة المبتكرة التي اتخذتها البعثتان لتعزيز التنسيق والتعاون رغبةً في رصد الحالة على الحدود على نحو أفضل، بطرق شتى منها تقاسم الأصول وتيسير إعادة اللاجئين إلى أوطانهم. وقد أعدت البعثتان استراتيجية أمنية مشتركة للتنسيق وتبادل المعلومات والاستجابة المشتركة، بينما تُعقد اجتماعات منتظمة تجمع بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والنظراء الوطنيين. وذكروا أيضاً الحاجة إلى إشراك وكالات مدنية في تلك الاستراتيجية ورسم طرق لتحسين تبادل المعلومات ومواءمة الرسائل، ولا سيما فيما يتعلق بالجهود الإنسانية.

### جيم - الاجتماع بين مجلس الأمن والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٥٦ - في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢، عقدت بعثة مجلس الأمن اجتماعاً مع وفد رفيع المستوى تابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في أبيدجان، كوت ديفوار. وكان ذلك أول اجتماع من نوعه يُعقد بين أعضاء المجلس والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وكان من بين المشاركين رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كادري ديزيريه ويدراوغو، ووزير خارجية كل من كوت ديفوار (الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)، وبوركينا فاسو، وكابو فيردي، وغامبيا، وغينيا، وليبيريا، ونيجيريا، والسنغال، وكذلك الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، سعيد جينيت، والأمينة العامة لاتحاد نهر مانو، حجة ساران دارابا كابا. وحضرت الاجتماع أيضاً بنن بوصفها الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي. وتركزت المناقشات المتعمقة على الحالة في كل من مالي وغينيا - بيساو.

٥٧ - وقدّم وزير خارجية كوت ديفوار بياناً للأزمة المؤسسية التي خلفها الانقلاب الذي وقع في مالي في ٢٢ آذار/مارس. وأشار إلى أن الاجتماع الذي كان من المقرر عقده بين رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجلس العسكري الحاكم في المراحل المبكرة من الأزمة قد تعرّض الدفع به قدماً بسبب الأحداث على الأرض، مما أدى إلى فرض

مجموعة من الجزاءات الاقتصادية والدبلوماسية والمالية. وقد رُفعت تلك التدابير لاحقاً حالما تم الاتفاق مع المجلس العسكري الحاكم على انتقال السلطة.

٥٨ - وأضاف رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قائلاً إن المؤسسات الانتقالية كانت تؤدي مهامها إلى أن تكون لدى الجماعة الاقتصادية، بسبب ما أتخذ من إجراءات على الأرض، ما دعاها إلى الاعتقاد أن الشروط الخاصة بانتقال السلطة لا تُحترم، وجرى التهديد بإعادة فرض الجزاءات في ١٥ أيار/مايو. وفي ٢٠ أيار/مايو، ساد الأمل بأن الأطراف كافة ستتفق على فترة انتقالية مدتها ١٢ شهراً، يكون فيها رئيس مؤقت ومؤسسات مؤقتة. وكانت سلطات مالي قد اقترحت منح النقيب سانوغو نفس المزايا التي كان يتمتع بها رئيس الدولة السابق في مالي بوصف ذلك "ثمنَ السلام"، إلا أن هذا الاقتراح لم يحظَ بقبول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد اتفق العديد من أعضاء مجلس الأمن على أن إعطاء مركز رئيس دولة سابق إلى النقيب سانوغو سيمثل قراراً "غير محمود" من شأنه أن يرسى سابقة سيئة.

٥٩ - ورداً على الأسئلة التي طرحها أعضاء مجلس الأمن بشأن تطور الأحداث في الآونة الأخيرة في مالي، أفاد وزير خارجية بوركينا فاسو أن جماعات من المتظاهرين المعادين للحكم والمنظمين تنظيمًا جيدًا كانوا في وقت سابق من اليوم نفسه قد داهموا القصر الرئاسي في باماكو وتحطوا الحواجز الأمنية واعتدوا جسدياً على الرئيس المؤقت، ديونكوندا تراوري، الذي نُقل إلى المستشفى مصاباً بجرح في رأسه.

٦٠ - وفي وقت لاحق، عقد أعضاء مجلس الأمن وممثلو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء فيها تبادلًا للآراء بشأن أسباب ومعايير الأحداث التي وقعت في ذلك اليوم في مالي، وناقشوا بالتفصيل مختلف جوانب اقتراح إيجاد قوة نشر تكون تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل إحلال السلام وضمان سلامة مالي الإقليمية. ونوقشت مسائل التوقيت والمهام والطرائق المتعلقة بنشر هذه القوة، بما في ذلك ما إذا كان من الضروري التريث حتى تلقي دعوة من سلطات مالي أو تأييدٍ من مجلس الأمن، قبل بدء عملية النشر.

٦١ - وارتأى بعض المتكلمين من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن الحالة قد تفاقمت، لا سيما من جراء الاعتداء في اليوم نفسه على الرئيس المؤقت، إذ لم تكن قد نشرت بعد قوة تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وارتأوا أن الأمر يستلزم اتخاذ تدابير حازمة للسيطرة على الوضع في باماكو وفي شمال مالي. فبالإمكان نشر

قوة يتراوح قوامها ما بين ٣ ٠٠٠ و ٥ ٠٠٠ جندي ليس لغرض المساعدة في إعادة إقامة الأمن فحسب، بل أيضا لتدريب القوات المالية لتحديث معارفها في هذا المضمار.

٦٢ - وأعرب بعض المشاركين عن تأييدهم لإيجاد السبل الكفيلة بنشر قوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مالي حتى دون طلب من السلطات. وأشاروا إلى حالات مختلفة من الماضي، بما في ذلك تدخل قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا ونشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وارتأى بعض المتكلمين أن التهديد الذي يشكّله الإرهاب في مالي يضيف الشرعية على التدخل السريع. وأشار عدة مشاركين إلى أن مجلس الأمن سيكون له دور يؤديه في أي تدخل عسكري، بينما طرح آخرون أسئلة عن تمويل القوة، وتساءلوا عن اللوجستيات اللازمة لنشرها.

٦٣ - وأشار وزير خارجية نيجيريا إلى وجود انقسامات حادة في أوساط المجتمع المدني في مالي، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسألة نشر قوة تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إذ أن داعمي المؤسسات المؤقتة يؤيدون نشر تلك القوة فيما يعارضه النقيب سانوغو وأنصاره نشرها.

٦٤ - ونوقشت استراتيجيات مختلفة للتفاوض مع مختلف الجماعات في شمال مالي. وفي حين تم الإقرار بأهمية عقد محادثات مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد فيما يتعلق بالعودة إلى النظام الدستوري، فإن بعض أعضاء المجلس أعرب عن القلق إزاء احتمال الجلوس إلى طاولة واحدة مع جماعتي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الدين الإرهابيتين. وارتأى وزير خارجية بوركينافاسو أن جماعة أنصار الدين إذا أرادت لنفسها مكانا على طاولة المفاوضات، فإن عليها أن تقطع أولا صلاتها بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

٦٥ - ونوقشت نهج مختلفة في التعامل مع الأزمة في غينيا - بيساو. فقد أشار وزير خارجية نيجيريا إلى الأحكام الواردة في البيان الصادر في ٤ أيار/مايو ٢٠١٢ عن رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والذي يفيد بأن يتولى رئيس الجمعية الوطنية المنتخب منصب الرئيس المؤقت على أن لا يترشح في الانتخابات المقبلة. وأضاف قائلاً إن الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي كان قد وافق على هذا النهج، باستثناء فضيل كارلوس غوميس جونيور.

٦٦ - وأعرب أحد أعضاء مجلس الأمن عن رأي مفاده أن الحل الراهن لا يحقق الهدف المتوخى وهو مكافحة الإفلات من العقاب، ذلك أن الفائز في الانتخابات القانونية الأخيرة قد أرسل خارج البلد بينما يشغل المجلس العسكري المسؤول عن ذلك مقعدا على طاولة

التفاوض. وأعرب المتكلم نفسه عن القلق لأن حزب الأغلبية قد استُبعد من البرلمان، الذي يتعدّر عليه الشروع في أعماله لعدم اكتمال النصاب القانوني.

٦٧ - وأشار عدة متكلمين إلى الحاجة إلى تعزيز وتحسين التنسيق بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس الأمن والجهات المعنية الأخرى بما أنها تسعى جميعها إلى تحقيق هدف واحد ألا وهو العودة السريعة إلى النظام الدستوري. وكان هناك أيضا اتفاق واسع النطاق على الحاجة إلى إدخال إصلاح مجدّد على قطاع الأمن في غينيا - بيساو، وكذلك الحاجة إلى التصدي للتجار بالمخدرات في ذلك البلد وفي المنطقة ككل.

## رابعاً - سيراليون

### ألف - الخلفية والسياق

٦٨ - تلقى مجلس الأمن، قبل مغادرة البعثة إلى غرب أفريقيا، إحاطة غير رسمية عن الحالة السياسية والأمنية في سيراليون قدمتها الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٦٩ - وتمثلت الأهداف الرئيسية للبعثة الموفدة إلى سيراليون في التشجيع على مواصلة الجهود المبذولة لتوطيد السلام والمصالحة الوطنية؛ وتقييم التقدم الذي تحرزه السلطات الوطنية لسيراليون وشعبها لبناء السلام؛ وإعادة تأكيد دعم المجلس لمساهمة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وفريق الأمم المتحدة القطري في تحقيق أولويات بناء السلام والتنمية في سيراليون.

٧٠ - وقد وصلت البعثة إلى سيراليون في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ عقب زيارة قامت بها إلى كل من ليبيريا وكوت ديفوار. وفي فريتاون، أجرت البعثة مناقشات مستفيضة مع الممثل التنفيذي للأمين العام الوافد حديثاً وكبار المسؤولين من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وفريق الأمم المتحدة القطري. وقد احتلت الانتخابات المقبلة مكان الصدارة في الاجتماعات التي عقدها المجلس مع الرئيس، إرنست باي كوروما، وكبار مسؤولي الحكومة وممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية وممثلو قطاع الأمن وأعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية. وتلقى المجلس التزاماً واضحاً ومشجعاً من الرئيس بتنظيم عملية انتخابية حرة ونزيهة وشفافة، وشجّع المجلس الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون على العمل عن كثب مع الحكومة رغبةً في كفالة التقيد بهذا الالتزام. وقد طمأنت جميع الأحزاب السياسية واللجنة الانتخابية الوطنية البعثة بأن تقدماً جيداً يُحرز في التحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

## باء - بعثة مجلس الأمن

## الاجتماعات مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ووكالات الأمم المتحدة

٧١ - اجتمعت البعثة، وفقا لاختصاصاتها، مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ووكالات الأمم المتحدة بهدف مناقشة المجالات الرئيسية ذات الأولوية للأمم المتحدة في سيراليون، وهي دعم الجهود التي تبذلها الحكومة في التحضير للانتخابات، وكفالة تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير فرص العمل للشباب والتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، فضلا عن التخطيط للانتقال من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون إلى الإبقاء على وجود ما للأمم المتحدة في البلد.

٧٢ - واستمعت البعثة إلى إحاطة من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون عن آخر التطورات السياسية في البلد. وأبلغت البعثة بأن سيراليون، بعد أن عاشت حرباً أهلية استمرت ١١ عاما ووضعت أوزارها في عام ٢٠٠٢، قد أحرزت تقدما كبيرا ليس صوب إرساء مجتمع سلمي وديمقراطي فحسب، بل أيضا نحو الشروع في إدخال إصلاحات ناجحة في مجال الحكومة ووضع استراتيجيات إنمائية.

٧٣ - وتهيمن على البيئة السياسية الراهنة في البلد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات المجالس المحلية المقبلة، التي ستجرى في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ففي الفترة السابقة للانتخابات، قد تزداد وتيرة حوادث العنف والتوتر المتفرقة ذات الصلة بالانتخابات، ولا سيما بين أنصار حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم وحزب المعارضة الرئيسي، وهو الحزب الشعبي لسيراليون. واشتدت أيضا المنافسة السياسية بين الحزب الشعبي لسيراليون والمؤتمر الشعبي العام من جراء احتمالات ازدياد إيرادات التعدين وإمكانية استغلال النفط في عرض البحر. ورغم الشواغل المتعلقة باحتمال اندلاع عنف سياسي أثناء الانتخابات المقبلة، تحقّق المزيد من الحوار بين الطرفين، وكذلك بين أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين خلال الأشهر القليلة الماضية. إلا أن هناك الكثير من المساعي التي يتعين بذلها في سبيل تعزيز الحوار بين الطامحين للرئاسة، ولا سيما من حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الشعبي لسيراليون. وشارك الحزبان السياسيان أيضا في بعثة مشتركة لتقصي الحقائق شكّلها الرئيس للتحقيق في الشواغل التي أبدتها الحزب الشعبي لسيراليون بشأن تسجيل مواطني سيراليون المقيمين في البلدان المجاورة خلال عملية تسجيل الناخبين عن طريق الاستدلال البيولوجي وتبديد تلك الشواغل. وعلاوة على ذلك، عقدت اللجنة الانتخابية الوطنية والحزب الشعبي لسيراليون، في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، أول اجتماع لهما وجها لوجه

منذ انتخابات عام ٢٠٠٧ لمعالجة الشواغل غير المحسومة التي أبدتها الحزب الشعبي لسيراليون خلال الانتخابات العامة الأخيرة. وقد يسّر ذلك الاجتماع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون.

٧٤ - ورغم أن التنافس وعدم الثقة التقليديين بين الحزبين السياسيين الرئيسيين ما زالوا يهيمنان على البيئة السياسية في البلد، فقد كان من دواعي تفاؤل بعثة مجلس الأمن على وجه الخصوص توقيع جميع الأطراف المعنية الوطنية الرئيسية، بما في ذلك الأحزاب السياسية العشرة المسجلة، على "الإعلان المتعلق بانتخابات عام ٢٠١٢" في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢. وعندما اجتمع المجلس مع الأحزاب السياسية، كان هناك بعض الشك فيما إذا كان الحزب الشعبي لسيراليون قد وقع على الإعلان. بيد أن مسؤوليه أكدوا، في نهاية الاجتماع، أنهم وقعوا على الإعلان وأنهم سيلتزمون به. ويحدد الإعلان القواعد الأساسية لإجراء الانتخابات بشكل سلمي وسلس عن طريق التحديد الواضح لأدوار كل من أصحاب المصلحة الرئيسيين في العملية الانتخابية ومسؤولياتهم. وشددت البعثة على ضرورة التنفيذ الكامل للالتزامات التي تعهدت بها الدول الموقعة على الإعلان.

٧٥ - وثمة توقعات إيجابية بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد ترجع في المقام الأول إلى استغلال موارد البلد الطبيعية المكتشفة مؤخرا، ولا سيما المعادن من قبيل ركاز الحديد. ومن الضروري تسخير إمكانات قطاعي الزراعة والسياحة في البلد أيضا. وعلى الرغم من وفرة الموارد الطبيعية في سيراليون، فإن البطالة لا تزال، وبخاصة في صفوف الشباب، من بين أعلى المعدلات في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية إذ تصل إلى نسبة ٦٠ في المائة.

٧٦ - وأصدرت الحكومة ردها في شكل "كتاب أبيض" بعد سنتين تقريبا من تقديم تقرير لجنة شيرز - موزيس للتحقيق إلى الرئيس كوروما ولم تنفذ التوصيات بالكامل حتى تاريخه. ويعد تنفيذ التوصيات الرئيسية المتبقية، ولا سيما تلك المتعلقة بالإجراءات المتخذة ضد المسؤولين عن العنف في عام ٢٠٠٩، أمرا بالغ الأهمية.

٧٧ - وستواصل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة على الميدان بقيادة وتنسيق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون الذي بدأ عملياته في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ورثما تتمخض الانتخابات عن نتائج ناجحة ومقبولة ويتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن تحول وجود الأمم المتحدة في سيراليون، وفقا لقراره ١٨٢٩ المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨، سيواصل المكتب تنفيذ ولايته المتمثلة في دعم حكومة سيراليون في

بمجاللات منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها، وتشجيع الحوار السياسي، وتعزيز الحكم الرشيد، وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

### الاجتماع مع الرئيس وممثلي الحكومة

٧٨ - خلال الاجتماع الذي عقده البعثة مع الرئيس وممثلي الحكومة، عرض الرئيس وأعضاء مجلس وزرائه آراء الحكومة بشأن المسائل المشمولة باختصاصات البعثة. وكان الهدف السياسي للحكومة بناء بلد ديمقراطي يسوده السلام، مع رؤية تقوم على الاعتماد كلياً على الذات في مجالي الاقتصاد والتنمية في الأجل الطويل. وتحقيقاً لهذه الأهداف، أكد الرئيس على التزام الحكومة بالحفاظ على العلاقة الممتازة القائمة مع الأمم المتحدة، مع التأكيد على ضرورة استمرار الدعم الذي تقدمه المنظمة حتى بعد إجراء الانتخابات بنجاح.

٧٩ - وأكد الرئيس، مشدداً على المسؤولية الرئيسية للحكومة عن كفالة إجراء انتخابات سلمية، أن الأعمال التحضيرية للانتخابات قد بلغت مرحلة متقدمة وأن المؤسسات الوطنية والمحلية ذات الصلة، ولا سيما اللجنة الانتخابية الوطنية ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، تقوم بدور رائد. بيد أن لجنة تسجيل الأحزاب السياسية التي تفتقر في الوقت الراهن إلى رئيس قد يصعب عليها الاضطلاع بالولاية المنوطة بها فيما يتعلق بانتخابات عام ٢٠١٢. فعملية تسجيل الناخبين التي استخدمت نظام الاستدلال البيولوجي المعتمد حديثاً قادرة على التخفيف من التوتر الشديد السائد في البلد، حيث تم إنجازها بنجاح في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٢ بتسجيل حوالي ٢,٧ مليون شخص. ومن دواعي تفاؤل البعثة الضمانات التي تعهد بها الرئيس بشأن التزامه بتحقيق المساواة بين الجنسين، ولا سيما المشاركة السياسية للمرأة، من خلال تخصيص ما لا يقل عن نسبة ٣٠ في المائة كحصة للمرأة في شغل مناصب في مجلس الوزراء وسن البرلمان مشروع قانون بشأن المساواة بين الجنسين. وأبلغت البعثة، فيما يتعلق باستراتيجية التنمية في البلد، بأن برنامج الحكومة الحالي للتغيير سيتحول إلى برنامج لتحقيق الرخاء يغطي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧. وكان من بواعث أمل البعثة أيضاً أن الحكومة قد اختارت طوعاً الخضوع لاستعراض تقوم به الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

٨٠ - وفيما يتعلق بالشواغل التي أثارت بشأن شراء أسلحة تبلغ قيمتها ٤,٩ ملايين دولار من أجل استخدامها في الشعبة المسلحة التابعة لشرطة سيراليون، أكدت الحكومة أنها نقلت بحضور مراقبين دوليين، معظم الأسلحة الثقيلة التي تم شراؤها إلى القوات المسلحة لجمهورية سيراليون.

٨١ - ومن الإنجازات التي حققتها سيراليون في مرحلة ما بعد النزاع وجود وسائط إعلام حرة ومتنوعة. ومع ذلك، فمن المطلوب تقيد اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام بشكل صارم بمدونة قواعد سلوك وسائط الإعلام وإنفاذها. وسيتم على هيئة إذاعة سيراليون، التي أشرف الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس كوروما على افتتاحها معا في حزيران/يونيه ٢٠١٠، أن تؤدي دورا هاما أثناء الانتخابات عن طريق إتاحة حصول جميع الأحزاب السياسية بالتساوي على خدماتها رغم ما تواجهه من صعوبات مالية وإدارية داخلية.

### الاجتماع مع المؤسسات الأمنية (مكتب الأمن الوطني والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون وشرطة سيراليون)

٨٢ - قدمت المؤسسات الأمنية إحاطة إلى البعثة. ومن أجل توطيد المكاسب التي تحققت في ترسيخ الديمقراطية وتعزيز السلام والتنمية، يجب على القطاع الأمني أن يخطط ويعد على نحو كاف للانتخابات القادمة. وثمة دلائل تشير إلى أن من المرجح أن تمثل التهديدات الأمنية تحديا في الفترة السابقة لانتخابات عام ٢٠١٢ وبعدها كما كان الحال في انتخابات عام ٢٠٠٧. وللتصدي لذلك، وضع القطاع الأمني استراتيجية متكاملة من أجل توفير إطار للتعاون والإدارة الفعالة للموارد لأغراض الانتخابات. وفريق التنسيق التابع لمجلس الأمن الوطني هو الآلية المركزية لتنسيق الأمن في انتخابات عام ٢٠١٢، وهو يضم جميع الهياكل الأمنية في البلد.

٨٣ - ولاحظت البعثة على وجه الخصوص الدور الحاسم الذي تؤديه شرطة سيراليون في توفير الأمن خلال الفترة الانتخابية. وأبرزت البعثة ضرورة أن تظل الشرطة مستقلة ونزيهة وأن تعمل وفقا لمبادئ الحكم الديمقراطي والمساءلة لنصرة حقوق الإنسان وسيادة القانون. ووجهت البعثة الانتباه إلى مسؤوليات وكالات الأمن في سيراليون على التصدي بشكل مناسب للمخاطر التي تهدد أمن جميع المواطنين دون اللجوء إلى القوة المميتة، وشجعت على التعجيل بإنشاء المجلس المستقل للشكاوى المقدمة ضد الشرطة. وبدعم من مكتب الأمم المتحدة، تلقى ١٠ ٥٠٠ فرد من مختلف المؤسسات الأمنية تدريبا خاصا بالانتخابات، بما في ذلك فيما يتعلق بإدارة النظام العام.

٨٤ - ومن دواعي تفاؤل البعثة مشاركة سيراليون في عمليات حفظ السلام الدولية. وقد نشرت شرطة سيراليون ما يربو على ٢٦٠ من حفظة السلام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في السودان والصومال وهايي. وأبلغت حكومة سيراليون البعثة أيضا بعملية النشر الجارية في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والنشر القادم لعناصر من قواتها المسلحة كقوات حفظ سلام في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وعلى

الرغم من هذه الجهود، لا تزال تطرح تحديات تشمل عدم كفاية الموارد لتلبية الاحتياجات الإدارية والتنفيذية لقوات الأمن.

### الاجتماع مع الأحزاب السياسية

٨٥ - اجتمعت البعثة مع الأحزاب السياسية. وأعرب جميع الأطراف عن استعدادهم للعمل من أجل كفالة إجراء عملية انتخابية تتسم بالحرية والعدالة والشفافية. وأثنى المجلس على الأحزاب السياسية لتوقيعها على الإعلان المتعلق بانتخابات عام ٢٠١٢ الذي تعهدت فيه الأحزاب، إلى جانب هيئات إدارة الانتخابات والحكومة والزعماء التقليديين ووسائل الإعلام وجماعات النساء والشباب ولجنة حقوق الإنسان واللجنة المستقلة لوسائل الإعلام واللجنة الوطنية من أجل الديمقراطية وغيرها من الجهات المعنية الوطنية، بالتسامح السياسي والعمل معا من أجل الصالح العام. وبيّن الإعلان أيضا المسؤوليات والالتزامات المحددة للأطراف الموقعة عليه. وكانت الالتزامات بإجراء انتخابات سلمية وزيادة مشاركة المرأة من الأمور الإيجابية.

### الاجتماع مع لجنة الانتخابات الوطنية واللجنة المستقلة لوسائل الإعلام ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية وهيئة إذاعة سيراليون

٨٦ - وأفادت البعثة من إحاطة قدمتها لجنة الانتخابات الوطنية واللجنة المستقلة لوسائل الإعلام ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية وهيئة إذاعة سيراليون. وأبلغت لجنة الانتخابات الوطنية البعثة بأن العملية الانتخابية سارية على المسار الصحيح رغم توتر المناخ السياسي بين الأحزاب السياسية. وأبلغت البعثة بأن البرلمان أقر قانون الانتخابات العامة في ٥ أيار/مايو ٢٠١٢، وهو قانون يهدف إلى معالجة الثغرات وأوجه عدم الاتساق في التشريعات القائمة وتوحيد جميع التشريعات الانتخابية في نص واحد. ويتضمن أيضا أحكاما تمنح اللجنة سلطة إلغاء الأصوات وينص على أنه إذا أدى الإلغاء إلى بطلان نتائج الانتخابات فسيتم إعادة إجراءاتها. وأخطرت البعثة أيضا بأن دستور سيراليون ينص على إنشاء محاكم للمخالفات الانتخابية. أما فيما يتعلق بالجدول الزمني الانتخابية، فمن المتوقع عرض سجل الناخبين المؤقت في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٤ تموز/يوليه ٢٠١٢، ومن المتوقع أن تتم طباعة سجل الناخبين النهائي ونشره في الجريدة الرسمية في الفترة من ٢١ آب/أغسطس إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وذكرت لجنة الانتخابات الوطنية وهيئات أخرى لإدارة الانتخابات اجتمعت مع البعثة أن المساعدة التي تلقتها من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والحكومة في إطار التحضير للانتخابات هي موضع تقدير.

## الاجتماع مع أعضاء المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية

٨٧ - أقام المفوض السامي للمملكة المتحدة مأدبة غداء على شرف المجلس في مقر إقامته. وحضر المأدبة ممثلون من المجتمع المدني مثل مرصد الانتخابات الوطني واللجنة السيراليونية لحقوق الإنسان ومنظمة AdvocAid، وأعضاء السلك الدبلوماسي، بمن فيهم ممثل عن الفريق العسكري الدولي للمساعدة على التدريب.

٨٨ - وحضر مأدبة الغداء أيضا ممثلون من الجماعات النسائية التالية: شبكة نساء نهر مانو للسلام والمنظمة الوطنية للمرأة ومنظمة أفريقيا للقلوب الرحيمة والحملة من أجل الحكم الرشيد وفريق دعم التضامن من أجل المرأة والمرأة في القطاع الأمني. وخلال مأدبة الغداء، قدم هؤلاء الممثلون عرضا إلى أعضاء المجلس. وتبادلوا الآراء بشأن بناء السلام والمصالحة، بما في ذلك مسألة تعويضات ضحايا الحرب. وشدد جميع المتكلمين على الدور الهام الذي تضطلع به المرأة في توفير الإنذار المبكر للتراعات المحتملة ودافعوا عن تعزيز تمثيل المرأة في البرلمان. وأكدت الممثلات على التقدم المحرز والتحديات المتبقية في سبيل النهوض بالمرأة، بما في ذلك التشجيع على المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات المقبلة.

## الاجتماع الختامي المعقود مع الممثل التنفيذي للأمين العام

٨٩ - كان آخر اجتماع هو الاجتماع الختامي الذي عُقد مع الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ينس تويرغ - فراندزن. وقد شجع المجلس الممثل التنفيذي على إبلاغ المجلس بأي زيادة في حدة التوتر أو أي تطورات هامة، ولا سيما في ضوء الانتخابات المقبلة، وذلك لتفادي وقوع أي مفاجآت كبرى. وشجع المجلس الممثل التنفيذي أيضا على استخدام مساعيه الحميدة للتأكد من التنفيذ الكامل للالتزامات التي تعهد بها الرئيس وحكومته لبعثة مجلس الأمن.

## جيم - الاستنتاجات والتوصيات

٩٠ - ترى البعثة أن البلد قد أحرز تقدما كبيرا في التعمير بعد انتهاء النزاع وفي جهود توطيد السلام وبناء السلام. وتثني البعثة على الحكومة لما أحرزته من تقدم ولما اتخذته من خطوات إيجابية في سبيل توطيد السلام والترويج لخطة تنمية شاملة. ونظرا إلى أن الوضع السياسي في البلد تهيمن عليه الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات المجالس المحلية، المقرر عقدها في ١٧ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١٢، فعلى الحكومة أن تواصل بذل جهودها لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في عام ٢٠١٢ والدخول في حوار مع جميع أصحاب المصلحة.

٩١ - وتسير سيراليون على طريق بناء السلام الدائم. ومع ذلك، فعليها ألا تدخر وسعا في مواصلة التصدي لعدد من التحديات المتبقية، منها ما يلي: (أ) تشجيع المصالحة الوطنية والترويج لإجراء حوار سياسي داخلي واسع وشامل؛ (ب) تعزيز المؤسسات العامة الوطنية؛ (ج) ضمان حياد مؤسسات القطاع الأمني؛ (د) الترويج للوحدة والتلاحم الوطنيين من خلال وسائط الإعلام؛ (هـ) إدارة الموارد الطبيعية مع التصدي لأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية؛ (و) خلق الفرص الاقتصادية لمعالجة ارتفاع بطالة الشباب؛ (ز) تعبئة الموارد الداخلية والخارجية من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتحت البعثة على مواصلة تقديم الدعم الدولي لضمان النجاح في بلوغ هذه الأهداف.

٩٢ - وتوصي البعثة بما يلي:

(أ) أن تواصل الحكومة بذل جهودها لتعزيز ثقافة الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، بوسائل منها بناء القدرات المؤسسية، بدعم من الشركاء الدوليين؛

(ب) أن تستجيب الحكومة للتوصيات الرئيسية المتبقية الواردة في تقرير لجنة شيرز - موزيس للتحقيق، ولا سيما التوصيات المتعلقة باتخاذ إجراءات بحق المسؤولين عن أعمال العنف في عام ٢٠٠٩، مع كفالة مواصلة محاكمة جميع الأشخاص المسؤولين عن العنف السياسي، وتوفير فرص متساوية لجميع المتنافسين السياسيين وضمان استقلالية المؤسسات الديمقراطية ومؤسسات الدولة. وأن ترد الحكومة أيضا على تقرير كلفن لويس عن التحقيق في أعمال العنف التي شهدتها بو في أيلول/سبتمبر ٢٠١١؛

(ج) أن تواصل اللجنة الانتخابية الوطنية تعزيز خيراها التقنية لكفالة إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية. وأن تواصل اللجنة أيضا العمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة ومعالجة أي شواغل انتخابية من خلال الحوار. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تؤدي لجنة تسجيل الأحزاب السياسية، وفقا لولايتها، دورا رائدا في عقد اجتماعات منتظمة مع الأحزاب السياسية لضمان استمرار الحوار حول القضايا الانتخابية وأن تضمن الحكومة تعيين رئيس جديد لهذه اللجنة بسرعة؛

(د) أن تدعى جميع الأحزاب السياسية إلى الأخذ بزمام العملية الانتخابية، ومواصلة المشاركة والحوار البنائين، والإحجام عن العنف السياسي والتعصب، وزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وعلى المرشحين اتخاذ موقف معلن ضد التخويف أو العنف السياسي؛

- (هـ) أن يظل القطاع الأمني مستقلا ومهنيا ومجهزا بشكل ملائم لتمكينه من أداء مهامه في إطار سيادة القانون بشكل شفاف ومنتاسب وفعال؛
- (و) أن تبادر اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام برصد وسائل الإعلام وكفالة امتثالها لمدونة قواعد سلوك وسائل الإعلام؛
- (ز) أن تسارع السلطات الوطنية بالتصدي، بدعم ومساعدة دوليين، للتحديات الإدارية والمالية التي تواجهها هيئة إذاعة سيراليون؛
- (ح) أن تواصل الحكومة تنفيذ التزامها بتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، بوسائل منها تخصيص نسبة ٣٠ في المائة على الأقل من المناصب الوزارية والمناصب الحكومية العليا الأخرى للمرأة؛
- (ط) أن يستجيب الشركاء الإنمائيون ومجتمع المانحين، بما في ذلك مؤسسات بریتون وودز، استجابة سخية للخطوات الإيجابية التي تتخذها الحكومة بمددها بالموارد المالية والمساعدة التقنية لمساعدة البلد في تحقيق أهدافه الإنمائية على الأمد القصير والمتوسط والبعيد؛
- (ي) أن تقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتكثيف جهودهما الرامية إلى توطيد السلام والأمن الإقليميين، بوسائل منها التصدي للتحديات الناجمة عن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية وانتشار الأسلحة الصغيرة وغيرها من التهديدات الأمنية في المنطقة دون الإقليمية؛
- (ك) أن تحافظ الحكومة على علاقة العمل الممتازة التي تربطها بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وفريق الأمم المتحدة القطري، وتعزز تلك العلاقة لكفالة التنفيذ الفعال لولاية المكتب.
- ٩٣ - وبما أن المجلس سيبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي، فإنه يشجع مكتب الأمم المتحدة على مواصلة تقديم التقارير، عن طريق الأمين العام، عن الحالة في سيراليون، بما في ذلك عن التقدم الذي يحرزه البلد في التحضير لانتخابات عام ٢٠١٢، وتعزيز الحوار الوطني، ودعم المؤسسات الوطنية الرئيسية في توطيد السلام والحكم الديمقراطي. وتشيد البعثة بنهج الأمم المتحدة المتكامل الذي ينفذ بنجاح في البلد منذ أكثر من ١٠ سنوات، وتشجع المكتب المتكامل والفريق القطري على مواصلة العمل معا على نحو وثيق ومتكامل، ولا سيما بالنظر إلى الخطط الجاري وضعها للمرحلة الانتقالية التي سيمر بها وجود الأمم المتحدة.

٩٤ - ويشجع المجلس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام على العمل عن كثب مع الممثل التنفيذي الجديد للأمين العام للتعاون مع كبار المسؤولين في الحكومة دعماً لإحراز تقدم في إنجاز مهام بناء السلام الحاسمة الأهمية، مثل الحوار السياسي والمصالحة.

٩٥ - وتود البعثة الإعراب عن تقديرها العميق لجهود الممثل التنفيذي للأمين العام لسيراليون، ينس أندرس تويبرغ - فراندزن، ولموظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل ووكالات الأمم المتحدة في البلد الذين ما فتئوا يعملون دعماً للسلام والتنمية في سيراليون. وتود أن تتوجه بالشكر أيضاً إلى جميع موظفي الأمانة العامة الذين رافقوا البعثة لدورهم الحيوي في ضمان نجاحها.